

التاريخ: 2025/4/11

شدّد وزير المالية ياسين جابر على أن الإصلاح مطلب لبناني التزمته الحكومة، قبل أن يكون مطلباً دولياً، وقال أمام وفد من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD زاره اليوم برئاسة نائب رئيس البنك Matteo Patrone وضم مديرة الشرق الأوسط في البنك Gretchen Biery ومدير مكتب بيروت Khalil Dinghizli .

الوزير جابر الذي استمع من وفد البنك الأوروبي لعرضه حيال استعداداته للعمل مع القطاع الخاص ودعم المؤسسات والشركات المتوسطة في مجالات الطاقة البديلة، كما ودعم الحكومة في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. أكد أن لبنان أكثر من أي يوم مضى يجهد ويسعى لوضع القوانين الإصلاحية على سكة التنفيذ لفتح المجال أمام استعادة ثقة العالم به.

وقال: "إذا كان المجتمع يعتبر ان الالتزام بالبرنامج الإصلاحي الذي نعهده مع صندوق النقد الدولي بمثابة الركيزة الأساسية لأي دعم دولي، فإن لبنان أيضاً وفي موازاة ذلك يعتبر بدوره أن تأمين الأمن والاستقرار هما الركيزة الأساسية وأولوية كما أولويات الإصلاح، ومطلوب من المجتمع الدولي بذل الجهد المطلوب للمساعدة في تأمينهما، حتى ينعم لبنان بمناخات آمنة تجذب التمويل والاستثمارات".

وكان وزير المالية اختتم زيارته إلى الكويت بعد مشاركته في اجتماعات صندوق النقد العربي بمشاركة ممثلين عن صندوق النقد الدولي والتي تمحورت أبرز نقاشاتها في يومها الأخير حول إدارة الدين العام حيث أشار إلى ان لبنان، ومنذ تعثره عن سداد سندات اليوروبوندرز عام 2020 لا يزال يواجه عبئاً ثقيلاً، كاشفاً أن العمل ستركز في هذه المرحلة على إعادة هيكلة مختلف القطاعات المالية والاقتصادية ووضع إطار مالي واقتصادي متوسط المدى، سوف يتم التوافق عليه مع صندوق النقد الدولي.

ولفت إلى أن قرارات تعليق فترات التقادم القانونية حتى نهاية العام 2028 التي عملت عليها وزارة المالية تأتي افساحاً في المجال أمام إعادة البلاد إلى مسارٍ مستقر اقتصادياً ومالياً.

- مرفق صورة

مع نائب رئيس البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية :



المكتب الإعلامي